محاضرات في الجغرافية السياسية

الأستاذ المساعد الدكتور
مثنى مشعان المزروعي

المدرس الدكتور
انعام سمير محي

الجامعة المستنصرية- كلية التربية

&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&

الفصل الرابع: الحدود السياسية مفهومها وتطورها وانواعها وظيفتها واهميتها

اولا: تعريف الحدود

أيا كان تعقد مسألة الحدود في الوقت الراهن فإن مشكلة الحدود البرية قد أثارت وما زالت تثير كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول، كما أنها راسخة في الأذهان كافة، المتخصصين وغير المتخصصين؛ لأنها تمثل الإطار الذي تمارس فيه الدولة سيادتها الفعلية، ذلك لأن الحدود البرية للدول هي الأماكن أو النقاط التي تلتقي فيها الدول وتحتك فيها كتل الناس وتتفرق فيها المصالح الاقتصادية بتوجيه الدولة، ولهذا أثارت الحدود البرية مشكلات كثيرة خاصة بتعريفها: هل هي خط الحدود أم نطاق الحدود والتخوم؟

وقد كان فريدريك راتزل من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود، وفي كتابه (الجغرافيا السياسية) (1985) ذكر راتزل عدة إيضاحات لهذه المشكلة، فهو يقول: إن نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة، أما خط الحدود فليس سوى تجريد لهذا النطاق (ص ٥٣٨).

ويقول أيضا: في مناطق الحدود يقع جزء كبير من ثقل التوازن السياسي (ص ٥٨٤). وفي مكان ثالث يؤكد أن نطاق الحدود هو المكان الذي يشير إلى نمو أو تقلص الدول، ففي الدول القوية يظهر ارتباط وثيق بين نطاق الحدود وقلب الدولة، فإن أي ميل إلى ضعف هذا الارتباط يؤدي إلى ضعف الدولة وإلى خسارة جزء من أراضيها، وعلى الدول أن تسعى إلى الحصول على أقصر خطوط للحدود لأنها أقواها وأحسنها، وأن تقيم استحكامات عسكرية على طول مناطق الحدود، ويدعم هذا التدبير باتخاذ الجبال والأنهار مناطق للحدود.

لكن راتزل لم يغفل مقومات أخرى للحدود الجيدة، فإلى جانب ارتكاز الحدود على بعض الظاهرات الطبيعية يتكلم راتزل عن نوع السكان والموارد المتاحة والبناء السياسي داخل الدولة كمقومات للحدود الجيدة، وقد كان راتزل يسوق نهضة ألمانيا السياسية وتغير حدودها وتوسعها كمثال للحدود المتغيرة تعبيرا عن نظريته العضوية ارتباط الحدود الجديدة باستغلال مصادر الغاز الأرضي في القسم الجنوبي من بحر الشمال، وبالبترول والغاز الأرضي في الوسط، وبحقول البترول الممتازة في القسم النرويجي والبريطاني في شمال ذلك البحر.

وقد ظهرت في الكتابات اللاحقة لراتزل نقاط ضعف في النظرية العضوية للدولة، لكن من المدهش أن الكثير من مفهومات راتزل عن الحدود بقيت دون أن تهدم، ولعل ذلك راجع إلى أن راتزل حاول أن يؤسس قوانين خاصة لنمو وسلوك الحدود، ولا شك أن تعميم مثل هذه القوانين أمر خاطئ، فكل حد سياسي له ظروفه وخلفيته مما يجعله ظاهرة خاصة، ومع ذلك فإن قوانين راتزل عن الحدود يمكن أن تطبق على بعض الحدود بشيء كثير من الصحة.

ومن أمثلة قوانينه التي يمكن أن تطبق على كثير من الحدود قوله: إن القانون العام لنمو (المكان) التاريخي هو أن حدود المنطقة الأكبر تنمو على حساب حدود المنطقة الأصغر، وكذلك قانونه القائل: إن تطور الحدود هو السعي إلى تبسيطها، وإن التبسيط هو السعي إلى تقصير (أطوال) خط الحدود، ولا شك في صحة هذه القوانين، فالخط المتعرج المتداخل طويل ضعيف، بينما الحد القصير أقوى في الدفاع والهجوم.

وقد أيد عدد من الكتاب أفكار راتزل في عدد من النقاط، وخاصة تلك التي تفصل بين نطاق الحدود وخطوط الحدود، وفي ذلك قالت ألين سمبل (١٩١١): إن الطبيعة تكره خطوط الحدود والانتقالات الفجائية، بل إن

كل القوى الطبيعية تتكاتف ضد مثل هذه الخطوط ... وإذا حدث فاصل طبيعي لسبب من الأسباب فإن القوى الطبيعية تبدأ على الفور في إزالة هذا الخط بخلق أشكال انتقالية وبذلك تنشئ منطقة الحدود، وكذلك الكولونيل ت. ه. هولديك (1916):(2) الطبيعة لا تعرف خط حدود، وحقا إن للطبيعة تخومها نطاقات انتقال لكنها تكره الخطوط، وخاصة الخطوط المستقيمة.

وإلى خبير الحدود المعروفة اللورد كرزون يرجع الفضل في التمييز بين (الحدود الطبيعية) - وهي تلك المبنية على مظهر من المظاهر الطبيعية وبين مجموعة (التخوم الطبيعية)، وهي تلك التي تدعيها الأمم حدودا طبيعية بدافع من الرغبة في التوسع أو تحت إلحاح عواطف قومية، ويقول لورد كرزون إن محاولة تحقيق مثل هذه التخوم الطبيعية كانت المسئولة عن الكثير من الحروب والمآسي في التاريخ (١٩٠٧).(3)

وقد رأى المحامي الفرنسي ب. دي لابرادل (1928)(4) أن الحدود والتخوم أمران مختلفان، فهو بذلك يتفق مع راتزل في أن الحدود لا يمكن فصلها عن إقليم الحدود أو التخوم، ويرى أن التخوم قائمة كأمر واقع قبل تحديد الحدود، وأنها لها صفاتها الخاصة السياسية والاقتصادية والقانونية، فالتخوم عنده هي بيئة انتقالية ويقسمها إلى ثلاثة أقسام :

(1) المنطقة الحدية territoire limitrophe : وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود.

(2) نطاق الحدود Frontières : وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود وتخضع كل منها لقوانين الدولة التي تنتمي إليها.

(3) الجوار Le Voisinage : وهي المنطقة كلها التي تشتمل على القسمين السابقين.

أما الجغرافي الفرنسيج. آنسل ((J. Ancel(5 فيقول ان دراسة الحدود ومناطق الحدود ليست مثمرة قدر دراسة محتوى العلاقات الدولية، فهو يقول: ليس الإطار هو المهم بل المهم هو ما يحتويه، وكذلك يقول:لا توجد مشكلة حدود وتخوم، بل المشكلة هي مشكلة أمم (١٩٣٨)، ويستند في ذلك إلى أمثلة من الشعوب البدائية مؤكدا على سبيل المثال أن القبائل البادية ليس لها حدود، وأن السيادة على أرضما مرتبطة بالمجتمع البدوي أكثر من ارتباط ذلك بالأرض نفسها، (لكن لا شك أن البدو يدعون ملكية أرض معينة).

ويقول آنسل إن هناك نوعين من الحدود: الحدود الثابتة والمتحركة، ويعارض آراء راتزل التي تؤكد أن الحدود عضو من أعضاء الدولة يعكس قوة أو ضعف الدولة، ويؤكد أن الحدود عبارة عن خط توازن بين قوتين، لكن هذا الرأي في واقعه لا يختلف عن وصف راتزل للحدود، فهي خط يفصل بين العضوين الخارجيين لدولتين متجاورتين.

وقد تعرض آخرون لتعريف الحدود والتخوم مثل س. ب. جونز (1932)،(6) مودي (1943)، (7) أ. فيشر (1949)8 وغيرهم. وبرغم بعض الاختلافات فإن الاتفاق سائد بين الدارسين حتى الآن على التمييز بين الحدود التي تمثلها الخطوط الفاصلة بين سيادتين مختلفتين، وأقاليم الحدود، أو التخوم أو الجوار التي تمثل نطاقا انتقاليا بين الدولتين المتجاورتين.

ويمكننا أن نلخص مجمل الآراء في تعريف الحدود بأن كل خط من خطوط الحدود هو في الواقع خلق متعمد عبارة عن خط تجريدي يفصل بين دولتين أو جهازين عضويين على حد تعبير راتزل وبالتالي يعرب عن نبض كل من الدولتين.

إن هذا الشكل التجريدي من الحدود الخطية الفاصلة لم تصل إليه القوى السياسية والقومية إلا مؤخرا نتيجة تضاغط المصالح والقوى في كل دولة، وعلى هذا فإن الحدود السياسية الحالية تمثل طغيانا حديثا على مناطق الحدود والتخوم القديمة، التي قال بها غالبية الجغرافيين ابتداء من فريدريك راتزل، واقتسام هذه المناطق الحدية إلى آخر شبر يمكن أن تصل إليه القوى الضاغطة من جانب واحد أو من الجانبين.

ففي الماضي كان المتبع ترك مناطق حدية فاصلة تخوم بين المجتمعات القبلية أو الدول القديمة، وهذه المناطق هي ما نعرفه حاليا باسم (الشقة الحرام No man's Land) التي تلجأ اليها الدول المتحاربة احيانا في محاولة لتقليل فرصة الاحتكاك بين هذه الدول، مثال ذلك الأرض منزوعة السلاح بين فيتنام الجنوبية والشمالية، وهذه الشقة الحرام كانت عبارة عن أراض مهجورة من السكان تتكون غالبا من بيئة صعبة مثل التلال أو المستنقعات أو الغابات والأحراش.

وفي الماضي أيضا كان يمكن إنشاء دويلة أو إمارات صغيرة كمنطقة حاجزة بين دولتين أو مجتمعين متحاربين، وذلك أيضا من أجل تحقيق الحد الأدنى من الاحتكاك العسكري، ومن الأمثلة المشهورة على ذلك سويسرا التي قامت كدولة حاجزة بين فرنسا وألمانيا وإمبراطورية النمسا في منطقة التخوم الجبلية الفاصلة.
وتعطينا الخريطة رقم (1) نموذجا لأنواع الحدود عند مجتمعات قبلية ودول قديمة في نيجيريا، وأهم ما توضحه هذه الخريطة تعدد أنواع حدود الاتصال والانفصال في الدولة الواحدة، فإمبراطورية الفولاني التي تتمثل في الخريطة في دولتي سوكوتو وجاندو ترتبط وتنفصل عن الدول والقبائل المجاورة بشتى أنواع الحدود، على سبيل المثال الحدود الشمالية معظمها حدود فاصلة تعبر مناطق شبه جافة تفصلها عن إمارات زندر وجوبير وغيرها من إمارات الهوسا، بينما حدودها الجنوبية عبر نهر النيجر مع ممالك اليوربا الصغيرة هي حدود اتصال وعدم استقرار في منطقة إيلورين كدليل على اتجاه التوسع الفولاني صوب نطاق الغابات الاستوائية الغني في جنوب نيجيريا، كما أن حدودها مع مملكة بورنو كانت مناطق تخوم وغابات في الجنوب وقبائل وثنية في الشمال وإمارات صغيرة في الوسط، وعلى هذا تتضح مرونة الحدود القديمة بالقياس إلى تصلب الحدود الفاصلة الحالية الناجم عن الضغوط السكانية والاقتصادية الحديثة.

خريطة (١)

مفهوم الحدود والتخوم السياسية

توضع خريطة العالم السياسية مجموعة من الخطوط تمثل الحدود الفاصلة بين الدول المختلفة، وتجري هذه الحدود على اليابس في شتى الأتجاهات ترتبط أحياناً بظاهرة طبيعية كالجبال والأنهار والغابات والمستنقعات ومتعارضة في أحيان أخرى مع هذه الظواهر الطبيعية لكي تحدد ظواهر بشرية مختلفة أو توضع مجهودات القوة العسكرية للدول في تخطيط حدودها، تعد الحدود السياسية جزءاً مهماً من الكيان السياسي للدولة القائمة حديثاً، فمنذ أن دخل الإقليم – وهو أحد عناصر الدولة الثلاثة (إقليم وشعب وسيادة) – عنصراً أساسياً في تكوين الدولة في نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة، أخذت الدول تسلك سلوكاً جديداً في ممارسة سيادتها على نطاق هذا الإقليم، وعلى هذا الأساس أصبح إقليم الدولة لا يخضع إلا لدولة واحدة فقط، أما حدود الإقليم تعد جزءاً متمماً للدولة لأنها تحدد مساحتها ومجال سيادتها وسيطرتها، إن حدود الدولة ليست مجرد خطوط ترسم على الخرائط لتفصل بين دولتين متجاورتين أو أكثر، وإنما لها أهميتها من النواحي السياسية والقانونية والاقتصادية والأجتماعية والعسكرية، وفي العصر الحديث ظهرت صناعة وتطور الطيران حيث لم تعد الحدود مقتصرة على المنطقة الملامسة لليابسة وسطوح الماء، بل أصبحت هناك حدود للدول ترتفع رأسياً في الغلاف الغازي الواقع على رقعة أو مساحة الدول المختلفة، وعلى هذا الأساس يتضح لنا أن الحدود مشكلة معقدة لم تعد تمتد في بعد واحد مرتبط بالتنظيم الأرضي للدولة بل تطورت هذه الأبعاد وتعددت تبعاً للتطور الذي شهده العالم منذ الثورة الصناعية وما تبع ذلك من تطور تقني وتكنولوجي في مختلف المجالات المدنية والعسكرية خاصة في مجال الطيران ومختلف وسائل النقل البرية والبحرية، لذلك تعددت أبعاد الحدود إلى مسطحات الماء وأعماقها، كما أمتدت إلى أعلى الفضاء، ويمكن التنويه إلى المفاهيم التي تنطوي عليها عبارتي التخوم والحدود إذ أن كثيراً ما يتم الخلط بين المصطلحين ليقصد بها الحدود ، ويرجع ذلك حداثة الحدود السياسية كما نفهمها في الوقت الحاضر.

أولاً – التخوم:-

ظهر عبر تاريخ العالم السياسي مصطلح أخر قُصِدَ به الحدود وهو مصطلح (Frontiers) والذي يعني في اللغة العربية التخوم، وهي عبارة عن مناطق أرضية تقع بين دولتين أو أكثر، وقد تكون منطقة التخوم عبارة عن جبال أو غابات أو صحاري أو أنهار أو مستنقعات، ونجد أن مناطق التخوم غالباً ما تصبح موضوع صراع وتنافس بين الدول المتجاورة بسبب رغبة كل منها بضم منطقة التخوم إليها، وتقسم مناطق التخوم إلى:-

1- المنطقة الحدية :- وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود.

2- نطاق الحدود :- وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود.

3- الجوار :- وهي المنطقة التي تضم القسمين السابقين.

ولمفهوم التخوم معانٍ أخرى إضافة إلى معناها السياسي ، ومن بين هذه المعاني:-

•التخوم الأستيطانية :- وهي مناطق غير مسكونة تقع ضمن حدود الدولة أو خارجها وقد ميز (بريسكوت) بين قسمين منها:-

1- تخوم رئيسة :- وهي المناطق المعمورة والمأهولة بالسكان والمتطورة اقتصاديا وتمتاز بكثافة سكانية متوسطة أو عالية وقد تم أعمارها بصورة سريعة.

2- تخوم ثانوية :- وهي المناطق والأقاليم التي يمكن تحويلها إلى مناطق سكنية أو عمرانية بوساطة تطويرها، ويكون أسكانها بصورة بطيئة.

•التخوم التاريخية :- وقد أستعمل بعض الباحثين هذا المصطلح ليعني عملية حركة السكان من منطقة إلى أخرى غير مأهولة خلال الأدوار التاريخية كنزوح السكان من أوربا إلى شرقي كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

•التخوم العقائدية:- وتتمثل بمناطق الأرتطام الفكرية أو العقائدية بوصفها مناطق التصادم بين الأيدلوجيات، مثلما كان التصادم بين الرأسمالية والأشتراكية التي كانت تمتد من بحر البلطيق شمالاً إلى بحر الادرياتيك في الجنوب، وأن الدول الواقعة في هذا الأمتداد تسمى بالدول الحاجزة (Buffer states) وترجع نشأة

الدول الحاجزة إلى الرغبة في تقليل الأحتكاك بين قوتين متنافستين أو أكثر، ومن أمثلة ذلك سويسرا التي تفصل بين ألمانيا وإيطاليا وفرنسا.

•التخوم السياسية:- هذا الموضوع يحظى بأهتمام الجغرافية السياسية، ولقد أتفق أعضاء لجنة المصطلحات الجغرافية التابعة للجمعية الجغرافية البريطانية على أن أحد تعريفات التخوم السياسية أنها (إقليم خارجي أو منطقة أو شريط من الأرض تفصل أو توصل أو تكون منطقة أنتقالية بين الوحدات السياسية) وقد تصبح مناطق التخوم محل منافسة وصراع بين دولتين أو أكثر لأن كل منها ترغب في ضم المنطقة إليها وفي هذه الحالة تحل المشكلة بتحويل التخوم إلى خط الحدود.

أنواع الحدود:

اعتمد الإنسان في بدايات عهد الدول الظواهر الطبيعة كحدود فاصلة لأنها تمثّل حواجز تمنع تقدم الجماعات البشرية، كما تقوم بوظيفة الحماية الأمنية. وكانت الأسوار القديمة المبنية تستخدم كحدود تحمي الدول والأمبراطوريات مثل سور الصين العظيم وسور تراجان الذي كان يمتد من جبال الألب الترانسلفانية، في شرق أوروبا عبر سهول الدانوب وصولاً إلى البحر الأسود.

ساهمت التضاريس الطبيعية في تعيين الحدود الدولية. فضلاً عن الاختلافات القومية بين الشعوب وما فيها من تقسيمات اجتماعية. ثم أخذت المعاهدات الدولية تعيّن الحدود على أساس وهمي تبعاً لخطوط الطول والعرض في بعض المناطق، وهكذا يمكن تقسيم أنواع الحدود إلى:

- حدود طبيعية، تبعاً للجبال والأنهار والمستنقعات والغابات..
- حدود اصطناعية، تبعاً للتقسيمات البشرية الأثنوغرافية على أساس القوميات والعقائد والأجناس المختلفة.
- حدود وهمية، تتبع خطوط الطول والعرض، وهي قائمة على أساس العرف أو التحكيم في العلاقات الدولية.

تشكل دراسة الحدود السياسية، بمعزل عن أنواعها، ميداناً بالغ

الحساسية في الجغرافيا السياسية، لما لها من تأثير كبير في حياة الدولة والمجتمع الدولي.

الحدود الطبيعية:

تتبع الحدود الطبيعية خطوط السلاسل الجبلية، أو خطوط تقسيم المياه النهرية ومياه البحيرات والمستنقعات، كما تساهم مناطق الغابات والصحارى في تعيين الحدود الطبيعية.

في الحدود الجبلية، نجد أطول حد جبلي بين تشيلي والأرجنتين تبعاً لقمم جبال الأنديز، كما أن الحدود الفاصلة بين الاسكا وكندا في القارة الأميركية هي حدود جبلية. وفي آسيا نجد الحدود الجبلية، على سبيل المثال، في أجزاء من الحدود بين الصين والهند، وبين الصين والاتحاد السوفياتي السابق، وبين العراق وإيران. وتوجد الحدود الجبلية الأوروبية بين إيطاليا وفرنسا تبعاً لجبال الألب، وبين فرنسا واسبانيا تبعاً لجبال البرانس.. وتقوم الحدود الجبلية بدور استراتيجي دفاعي، كما حمت هضاب التبت وجبال هملايا بلاد الهند من الغزوات الشمالية، وكما كانت الحدود القائمة بين الامبراطورية النمساوية ـ المجرية وإيطاليا منذ سنة 1866 حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وللممرات الجبلية أهمية استراتيجية بالغة في السلم والحرب، كما هو ممر ديريل Dariel الذي يصل بين السفوح الشمالية والغربية لجبال القوقاز.

وفي الحدود النهرية، يساهم نهر الراين بتعيين الحدود الفرنسية ـ الألمانية والحدود السويسرية ـ الألمانية. وكذلك نهر الدانوب على الحدود البلغارية ـ الرومانية. ونهر درافا على معظم الحدود اليوغسلافية ـ المجرية[1]. وفي إفريقيا، يعتبر جزء من نهر أورانغ حداً فاصلاً بين اتحاد جنوب إفريقيا وإفريقيا الجنوبية الغربية، وكذلك نهر كغالي بين ليبريا وساحل العاج، ونهر النيل في بعض أجزائه بين السودان والكونغو ونهر السنغال بين موريتانيا والسنغال[2]. وفي القارة الأميركية، يساهم نهر ريو غراند Rio Gronde

بتحديد الحدود السياسية بين الولايات المتحدة والمكسيك، ونهر أورغواي بين دولتي الأرجنتين والأورغواي، ونهر جوابوره Guaporé (رافد من نهر الأمازون) بين البرازيل وبوليفيا. وفي آسيا، تقف منطقة شط العرب النهرية على الحدود العراقية ـ الإيرانية، ويفصل نهر الأردن بين شرق الأردن وفلسطين، ويغطي نهر دجلة جزءاً من الحدود السورية ـ التركية، ويفصل نهر يالو Yaluبين الصين وكوريا الشمالية، ونهر ميكونغ بين لاوس وتايلاند. واستخدمت الأنهار خطوطاً دفاعية، كما شكل نهر الدانوب خطاً دفاعياً تكثر حوله المستنقعات بالنسبة لرومانيا، وكما لعبت الأنهار الروسية دوراً دفاعياً كبيراً في الدفاع عن روسيا، وكما ساعد نهر هوانغ في الصين على تعطيل الزحف الياباني إلى عمق الأراضي الصينية.

وفي حدود البحيرات، أو الحدود المارة في مياه البحيرات الكبرى، تعتبر بحيرة جنيف فاصلاً بين سويسرا وفرنسا، وكذلك بحيرة كونستانس بين سويسرا والنمسا وألمانيا، والبحيرات العظمى بين الولايات المتحدة وكندا حيث تشكل أكثر من 1500 كيلومتراً من الحدود المشتركة، وبحيرة تنزانيا بين الكونغو وتنزانيا، وبحيرة تيتيكاكا Titicaca بين بوليفيا وبيرو، وبحيرة فكتوريا بين أوغندا وكينيا وتنزانيا.

وتقف بعض المستنقعات حداً فاصلاً بين الدول، ولها قيمة دفاعية نتيجة طبيعة أراضيها وصعوبة اجتيازها في عمليات القوات البرية كمستنقعات تيراي Terai في شمال الهند التي ساعدت على استقلال نيبال وحماية الهنود في السهول، ومستنقعات بريبيت Pripet بين الاتحاد السوفياتي السابق وبولندا في فترة ما بين الحربين العالميتين.

ولم يعد لأقاليم الغابات دوراً هاماً في عصرنا الراهن كخطوط دفاعية فضلاً عن أن معظم أقاليم الغابات التي تعتبر حدوداً سياسية هي أقاليم جبلية أيضاً. هذا ما نجده في شرق هضبة الأناضول بين تركيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وعلى الحدود الفرنسية ـ الإيطالية والحدود الفرنسية ـ الأسبانية. وتوجد أقاليم الغابات في بعض السهول والمرتفعات البسيطة على حدود بعض الجمهوريات الإفريقية مثل الكونغو وغانا وغينيا والكمرون، وفي السهول الواقعة بين كولومبيا وبيرو.

أما الأقاليم الصحراوية فإنها لا تشكل حدوداً سياسية بذاتها نتيجة اتساع مساحتها، غير أن بعض الحدود ترسم عبر أراض صحراوية مع ما يحمل هذا التخطيط الحدودي من إمكانات قيام خلافات سياسية إقليمية ودولية إذا ما اكتشفت الثروات الطبيعية على الحدود. هذا النوع من الحدود نجده في شمال المملكة العربية السعودية مع الأردن والعراق والكويت وفي الحدود الليبية ـ التونسية لجهة الجنوب، وفي حدود موريتانيا، وفي حدود النيجر وتشاد والصومال.

الحدود الاصطناعية:

إنها حدود أثنوغرافية تتماشى مع المناطق التي تفصل بين الشعوب والقوميات والجماعات البشرية المختلفة في خصائصها ومعتقداتها، ويمكن أن تراعي هذه الحدود الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المتعددة. نلاحظ هذه الحدود بين دول البلقان وبعض دول وسط أوروبا. وبين جمهورية إيرلندا وإيرلندا الشمالية، وفي خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المتاخمة، وفي والحدود الهندية ـ الباكستانية.

إن وجود جماعة بشرية متجانسة قومياً ودينياً في منطقة موزعة بين دولتين مختلفتين يعرّض أمن الحدود للتهديد الدائم، وقد ينسف إمكانات السلام. هذه الحالة موجودة في أزمة منطقة كشمير الموزعة داخل دولتي الهند وباكستان. كما أن بعض الحدود التي تقسّم القبائل والعشائر تولّد مشاكل سياسية واجتماعية أبرزها مشكلة اللاجئين على طرفي الحدود السياسية كخطوط الحدود التي وضعت بعد الحرب العالمية الأولى بين النمسا وإيطاليا وفصلت بين الجماعات التي تتكلم الألمانية في جنوب التيرول، وبعض خطوط جبال البرانس التي فصلت جماعات الباسك بين فرنسا وأسبانيا.

الحدود الوهمية:

الحدود الوهمية، أو الحدود الفلكية، تتبع خطوط الطول والعرض، وهي قائمة نتيجة معاهدات واتفاقات دولية. وقد تكون حدوداً مستقيمة كما هي الحدود بين ولاية أريزونا والمكسيك، وبين كولومبيا وبيرو، وبين مصر وفلسطين في منطقة سيناء.

إن معظم حدود الدول الأفريقية وهمية، وضعت في القرن التاسع عشر خصوصاً بعد مؤتمر برلين[3]، وكذلك حدود الدول العربية التي رسمت بعد اتفاقية سايكس بيكو في سنة 1916، واتفاق سان ريمو في سنة 1920 بين عدد من الدول الاستعمارية، مما ولّد مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ضخمة، وعرّض الأمن العربي الشامل للمخاطر[4]. إن حدود مصر وليبيا، وحدود مصر والسودان، وحدود جمهوريات الصومال ـ في العهد الاستعماري ـ هي حدود فلكية. وكذلك حدود أوغندا وتنزانيا، وحدود الولايات في أستراليا. وبعض حدود الولايات المتحدة مع كندا، وبينها والمكسيك.. جميعها حدود وهمية تتبع خطوط الطول والعرض، وأتت نتيجة معاهدات واتفاقات دولية في مراحل مختلفة. وهي ترتبط بشكل أو بآخر بمرحلة التوسع الاستعماري الأوروبي داخل آسيا وإفريقيا على وجه الخصوص.

الحدود الجبلية

- تعد الحدود الجبلية من أفضل الحدود السياسية بين الدول فهي :
- عامل فصل يعوق الانتقال من أحد جانبيها إلى الجانب الآخر
- تعد خطوط دفاعية من السهل إقامة تحصينات بها
- صعوبة السكن بها لتخلخل الضغط بها وانخفاض درجات الحرارة وبالتالي تخلخل السكان بها
- أفضل أنواع الحدود الجبلية التي تتمشى مع خطوط تقسيم المياه في المناطق الرطبة و مع قمم الجبال في المناطق الجافة .
- من الامثلة على الحدود الجبلية :

– حدود فرنسا مع اسبانيا جبال البرانس
– حدود السويد مع النرويج (جبال اسكندیناوه
– حدود بلغاريا واليونان مرتفعات رودوب
– حدود النمسا و إيطاليا جبال الألب
– الهند والصين جبال الهمالايا
– العراق و إيران جبال زاجروس
– حدود تشيلي مع الأرجنتين جال الأنديز
– حدود الأسكا مع كندا مع جبال بروكس وجبال الأسكا

الحدود الجبلية بها ممرات و أنفاق تعطيها أهمية استراتيجية كبيرة ولها أهمية في العلاقات بين الدول المجاورة

الحدود النهرية

- أدت الأنهار دورين متناقضين في السياسة فهي :

1- فهي عامل وحدة شجعت القوميات على التبلور و الظهور مثل : الحضارات التاريخية الكبرى في العالم
2- عامل فصل جغرافي : الرومان أعتبروا نهري الراين و الدانوب خطوط دفاعية طبيعية

يتم تخطيط حدود الأنهار وفق ثلاث قواعد :

أ- القاعدة الأولى : ترسم الحدود في منتصف النهر ، في الأنهار غير الصالحة للملاحة مثل نهر ريوجراند بين الولايات المتحدة و المكسيك

ب- القاعدة الثانية : منتصف الجزء العميق من المجرى الصالح للملاحة يتمشى مع أعمق عمق للنهر (نهر الراين بين المانيا وفرنسا)و نهر سانت لورنس بين الولايات المتحدة و كندا

ت- القاعدة الثالثة : أحد ضفتي النهر نهر بوج أحد فروع نهر الفستولا بين بولندا و روسيا

مشكلات الحدود النهرية :

- تغيير النهر لمجراه في مناطق الانعطافات والثنيات النهرية
- إقامة منشآت هندسية تؤثر على مجرى النهر
- السكان على جانبي النهر عامل وحدة من أنشطة على جانبيه

حدود البحيرات

- البحيرات تشبه الأنهار في أنها عامل وحدة واتصال، وهي أكثر ثباتاً على سطح الأرض
- تعد البحيرات من الظاهرات الطبيعية لتخطيط الحدود فحدود تتمشى مع ضفاف البحيرة و حدود بوسطها أو يخترق بعض أطرافها
- أمثلة على حدود البحيرات :
  - البحيرات العظمى بين كندا و الولايات المتحدة
  - بحيرة فيكتوريا بين أوغندا و كينيا وتنزانيا
  - بحيرة ألبرت وإدوارد بين أوغندا و الكونغو
  - بحيرة تنجانيقا بين الكونغو وتنزانيا
  - بحيرة تشاد بين نيجيريا و النيجر وتشاد
  - بحيرة جنيف بين سويسرا وفرنسا
  - بحيرة كونستانس سويسرا و المانيا و النمسا
- أنواع الحدود على البحيرات :
- الصورة الأولى : يمر الحد السياسي في قلب البحيرة ويقسمها بين الدولتين
- الصورة الثانية : يمر على شاطئ البحيرة بحيث يدخلها داخل حدود الدولة ويحرم الدولة الأخرى منها

الحدود في المستنقعات

- هي ظاهرة طبيعية تتضمنها مساحات من سطح الأرض يمكن أن تكون مياه راكدة ضحلة وقد تكون دائمة أو موسمية
- تعتبر المستنقعات عقبة في مجال الحركة والاتصال
- تحتمي بها الجماعات الضعيفة كمنطقة منعزلة مثل الهولنديين في مصب الراين
- يمكن أن تؤدي دور دفاعي مثل مستنقعات بروسيا الشرقية ومستنقعات افريقيا الغربية شكل حماية من الاستعمار.

الحدود في الغابات

- تعد الغابات من الظواهر الطبيعية للفصل بين الشعوب فهي تقف عائق أمام تحرك الجيوش
- اختباء السكان المستضعفين بها
- تنتشر بها الأمراض و الأوبئة
- تستخدم في الدفاع عن الدولة مثل :
- الروس في القرنين الثاني عشرو الثالث عشر ضد التتار
- غابات الآردن في بلجيكا أعاقت حركة الجيوش الألمانية
- ساعدت غابات فرنسا في الحرب العالمية الأولى والثانية
- اليابان ضد القوات البريطانية

الحدود البحرية والمياه الإقليمية :

وفى الحالات التى تصل فيها أراضى الدولة لتلاصق بحرا أو محيطا ، فإن المسألة هنا تأخذ طابعا مختلفا .

فالمعروف أن البحار غير مأهولة – ولايعيش فيها أحد – ولكن يستعملها الجميع ، فهى مشاع وخصوصاً خارج المياه الاقليمية للدول ، وقد يكون ذلك مصدر خطر ، وعلى العموم يجئ تحديد الحدود هنا سهلا للغاية فى أن تسير الحدود السياسية مع خط الساحل ، وبعد ذلك تعطى الدول نفسها حق فرض سيادتها علي جزء من هذا البحر أو المحيط بموازاة الساحل - مايعرف بالمياه الاقليمية للدولة . وتحديد هذا الخط في البحر بدقة أمر عسير وخاصة أن مياه البحار والمحيطات تستخدم أيضاً فى أغراض الصيد وأحيانا فى استخرج اللؤلؤ أو الاسفنج أو الغاز الطبيعى إلي غير ذلك . . . وكذلك فى الإستخدامات الحربية للتدريب والدفاع ، ولذلك نجد أن تحديد الخط فى البحر أو المحيط مسألة تقديرية ، وأن تحديده فى البحر ليس بنفس الدقة التى تتم فى البر .

ولهذه الأسباب جميعا وجب بالرغم من هذه الصعوبة تحديد الخط – وهو كما نعلم يتبع تعريجات الساحل – وعادة مايحدد بمسافة معروفة معلنة معترف بها من جميع الدول لتلافى الكثير من المشكلات التى قد تنجم عن عدم تحديدها بدقة . وليس هناك أى نص فى القانون الدولى عن الاتساع الذى من المفروض أن تكون عليه هذه المياه الاقليمية ، أو هذا الشريط المائى الملاصق لسواحل الدول .

وجدير بالذكر أن أيسلندا ، قد قامت فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ باتخاذ عدة إجراءات لحماية مصايد الأسماك المجاورة سواحلها فقد قررت مد مياهها الإقليمية من ١٢ميل إلى ٥٠ ميلا ، وذلك لأن أيسلندا تعتمد فى اقتصادها علي الصيد وليس لها من دعامة اقتصادية غير الصيد والسياحة . وأن إيسلندا تحيط بها مصائد أسماك غنية جدا ، تجتذب الصيادين بسفنهم من سواحل انجلترا واسكتلندا وهولندا والدانمرك والسويد والنرويج ، الأمر الذى اضطر أيسلندا الى إعلان ، توسيع مياهها الاقليمية من ١٢ إلي ٥٠ ميلا . وذلك لكى تضع حدا للاستنزاف المستمر لمصائد أسماكها ، وأن خيراتها كانت تذهب لغير سكانها .

نطاقات المياه البحرية:

ذكرنا أن سيادة الدولة تنتهي عند حدود مياهها الإقليمية، ولكن مع هذا فلا زالت الدول تمـــارس بعـــض الســـيادة خارج هذا النطاق، من ثم يمكن تمييز خمس نطاقات إبتداء من اليابس إلى داخل البحر وهى:

١- المياه الداخلية *Inland Zone* :

وتشـــمل الخلجـــان ومصبات الأنهار والبحيرات الساحلية ***Lagoons*** وتقع جميعها داخل خط القاعدة الذي تبدأ بعده المياه الإقليمية، وهى جزء متمم ليابسة الدولة ، لأنها إما مغلقة، وأما لأن مياهها العذبة أكثر من المالحة، وبالتالي لا تعتبر جزءا من البحر.

٢- المياه الإقليمية *Territorial Waters*:

وهـــذه تمـــتد من خط القاعدة لمسافة معينة تختلف من دولة إلى أخرى كما رأينا، وفي هـــذا النطاق نجد سيادة الدولة مطلقة إلا فيما يختص بالمرور البرئ للسفن الأجنبية، فلهذه السفن عبور المياه الإقليمية لأي دولة مادام عبورها لا ينطوي على أضرار أو إهانة للدولة ذات المـــياه الساحلية، وأي جريمة ترتكب على السفينة في المياه الإقليمية يعامل مرتكبوها بمقتضى قوانين الدولة صاحبة المياه الإقليمية.

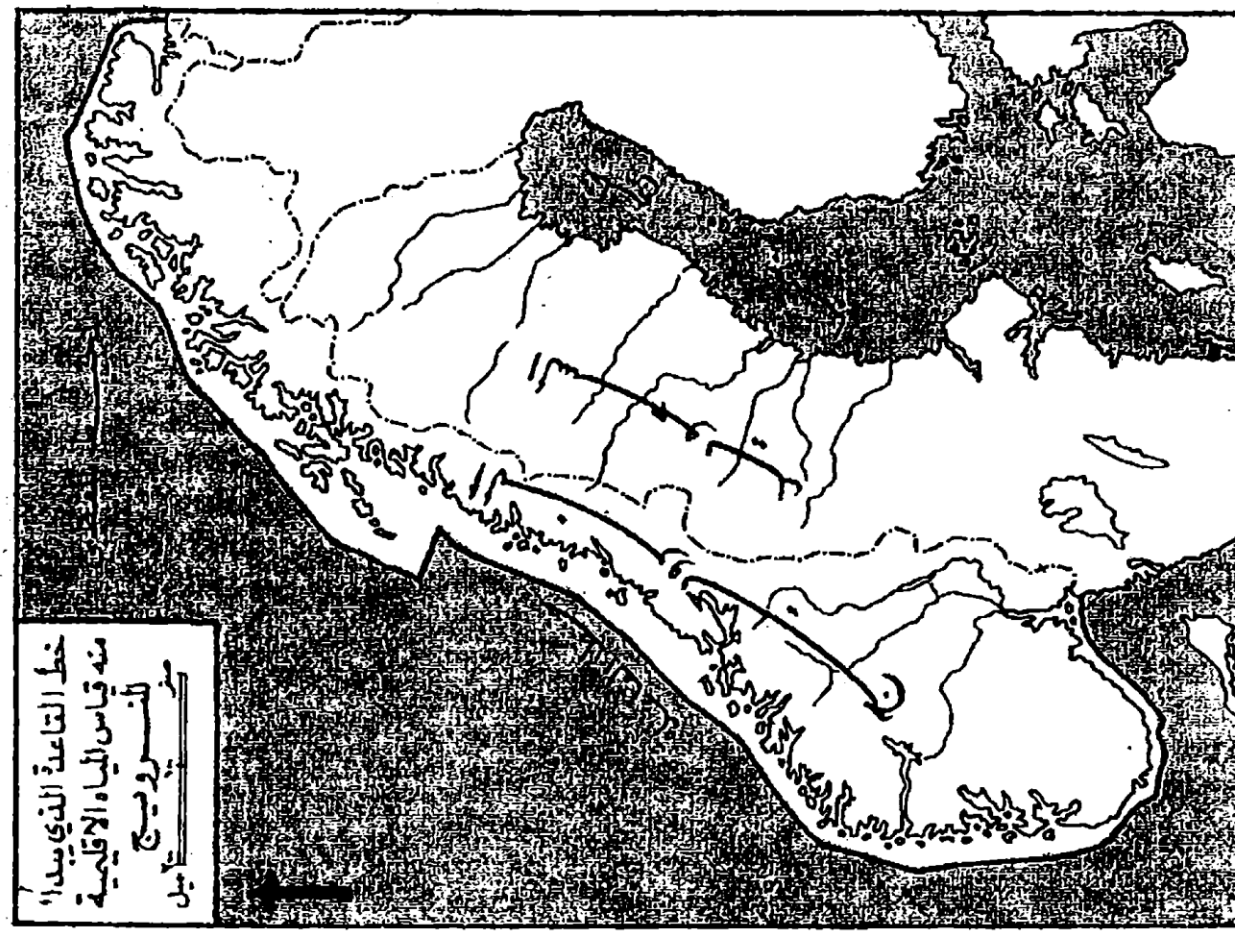

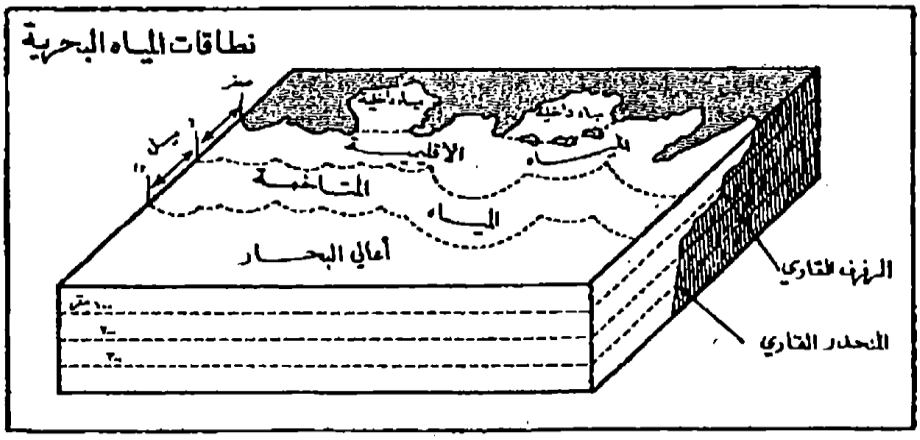

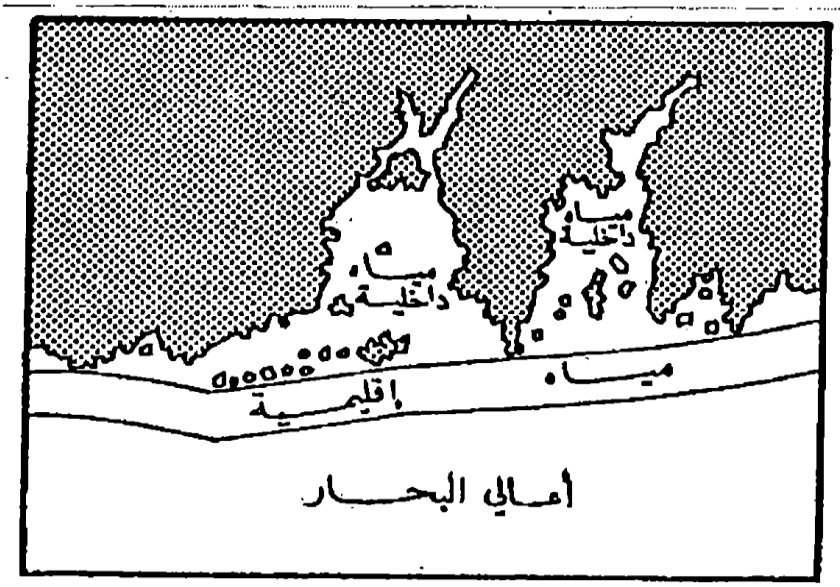

خطوط القاعدة للمياه الإقليمية

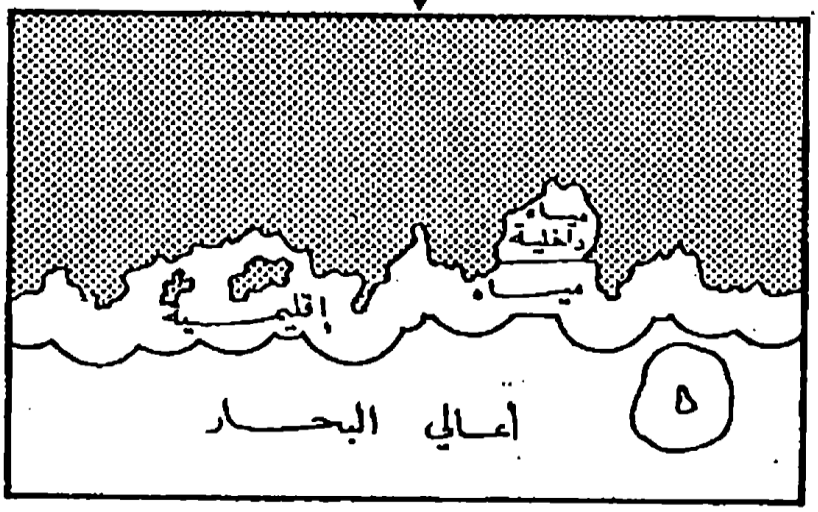

٣- المياه المتاخمة للإقليمية Contiguous Zone:

وهـذه يخـتلف إتساعها من دولة إلى أخرى أيضا، ويمكن للدولة أن تمارس فيها حق تفتـيش السـفن التـي تشك في أنها تعمل بالتهريب ، كما تمارس فيها إجراءاتها الصحية والجمركـية وتمنع الهجرة غير المشروعة، وقد تمتد بمياه الصيد وإستغلال المعادن إليها، إذا حـدث إتفاق بين جميع الأطراف المعنية، وإلا أعتبرت ضمن أعالي البحار من الناحية النظرية، ولا تمتد هي والمياه الإقليمية لما يزيد على أثنى عشر ميلا بمعنى أنه إذا كانت المياه الإقليمية ٣ أميال تصبح المياه المتاخمة تسعة أميال فقط.

٤- الرفرف أو الجرف القاري Continetal Shelf:

وهـو ذلـك الجزء من اليابس الذي ينحدر إلى البحر، وتغطيه مياه البحر بمائتي متر، ويمثل نحو ١٠% من مساحة البحار والمحيطات، هو يمثل مرحلة الإنتقال من اليابس إلى الـبحر والمحـيط . وكمـا هو واضح من تسميتها فهي تحيط باليابس ويختلف إتساعها . وتتمـيز هـذه المنطقة بغناها الحيوي، لما يترسب عليها من أملاح ومواد غذائية تحملها الأنهار من اليابس، كما تتميز بقلة عمقها بحيث يخترقها الضوء، وتحتوى نسبة عالية من الأكسـوجين ، وكلاهمـا يقـل بسـرعة بعـد هذا العمق، وكل هذا مما يساعد على نمو البلانكـتون بما ينتج عنه في النهاية أن تكون هذه الرفارف أرضا خصبة لتكاثر الأسماك كمـا هو الحال في رفارف غرب أوربا ، وأيسلند، وبحر قزوين، وبحر أوخستك، وبحار اليابان، وبيرو.

ونظـرا لقـربها مـن اليابس تصبح هذه النطاقات هي أولى المناطق بحثا عن الثروة المعدنـية خارج اليابس. وبينما يتركز البحث الآن عن البترول في الخليج العربي، وخليج المكسـيك، وبحر قزوين، وأنجولا، وبحر الشمال، فإن البحث سيتضمن معادن أخرى في المستقبل بسبب التقدم التكنولوجي في الأبحاث والنقص المتزايد لتلك المعادن على اليابس . ولقـد أصـبح واضـحا في العقد الأخير، أن هناك رواسب معدنية على هيئة كتل أو عقد مـتعددة لمعـادن، تكمـن فوق الرفارف القارية وفي الأعماق البعيدة، فوجدت كتل من المنجنيز والنيكل والكوبالت والنحاس. وذكر في صحيفة التايمز في ١١ مايو سنة ١٩٧٢ أنـه ثبـت أن هناك تركيزات معدنية من الذهب والفضة والنحاس في رواسب قاع البحر الأحمر. ولكن المشكلة هي في التقدم التكنولوجي اللازم للبحث في هذه الأعماق السحيقة، وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية الآن.

وهـذا الـنطاق مثار خلاف كبير ، حيث تدعى الدول حقوق مختلفة عليه سواء حقوق صـيد أو إستغلال لمعادن القاع، فمثلا تدعى بيرو بإمتداد مياه الصيد الخاصة بها لمسافة ٢٠٠ مـيل مـن الشاطئ، وهكذا تفعل إكوادور، وكوستاريكا. ولا يعترف القانون الدولي بمياه الرصيف القاري، من ثم تتوقف السيادة عليها حسب قوة الدولة المعنية . فعلى سبيل المـثال إقتربت إحدى سفن الصيد التابعة لأسطول أوناسيس لمسافة ١٨٥ ميلا من سواحل بيرو، عام ١٩٥٤ فوقعت بيرو عليها غرامة قدرها ٣ مليون دولار، لإعتدائها على سيادة

بيرو، وقد دفعت الغرامة للإفراج عن السفينة.

هـذا ويجـب أن نشـير إلى الإدعاءات الخاصة بالرصيف القاري التي إتفق على أن تقتصـر على إستغلال الدولة الساحلية لقاع البحر وليس للمياه السطحية، ففي عام ١٩٥٤ مـثلا أعلـن الرئـيس ترومان بأن الموارد الطبيعية للرصيف القاري المجاور للولايات المـتحدة الأمريكية من حقها ، بينما المياه السطحية لها صفة أعالي البحار . ونتيجة لهذا التصـريح، بـدأت دول أخرى تعلن حقوقها في الرصيف القاري دون أن تقتصر مطالبها علـى إسـتغلال موارد الثروة الطبيعية كشيلى ، وبيرو، وسلفادور، وكذلك أستراليا، ولما كانـت تطـل على محيطات واسعة فلن يثر هذا مشكلات سوى في الأخيرة لأنها حرمت اليابانييـن من صيد اللؤلؤ في مياهها، وقد ظهرت بعض مشكلات طريفة في هذا المجال، وهـى الخاصة بالكائنات البحرية المستقرة وشبه المستقرة في قاع البحر كالمحار واللؤلؤ والإسـتاكوزا ***Lobester*** كما حدث بين فرنسا والبرازيل، حينما فسر كل منهما الأمر لصـالحه، وإسـتمرت السفن الفرنسية في صيد الإستاكوزا من الرصيف القاري للبرازيل لأنهـا تعتـبر الإستاكوزا تسبح والبرازيل تعتبرها تمشى، وكاد يحدث إشتباك مسلح لولا تـراجع الفرنسـيين كذلـك الحال في منع أستراليا اليابانيين من صيد اللؤلؤ من الرصيف القاري. وفي الحق أن السيادة بعد المياه المتاخمة تتوقف على قوة الدولة أكثر من أي شئ آخر.

٥- أعالي البحار ***High Seas*** :

وهذه تمتد بعد ذلك، وليس عليها لدولة ماحق من حقوق السيادة، وإنما هي ملك للجميع لأنـه إرث مشـترك للإنسـانية، وإن كـان بعـد تطـور إستغلال ثروات قيعان البحار والمحـيطات، وقـد حـان الوقت لوضع قانون ينظم هذا النشاط، وأي سلطة سوف تمنح تصريحات التنقيب.

الحدود العامودية

نعني بالحدود العامودية المجال الجوي والفضاء الخارجي الذي يمتد فوق اقليم الدولة و لقد بدأ الاهتمام في اول الامر بتحديد المجال اتلجوي للدولة ، استنادا الى التطور العلمي و التكنولوجي الذي اصاب الطائرات منذ الحرب العالمية الولى بعد اتساع مجال استخدامها لمختلف الاغراض والمجالات الاقتصادية والعسكرية فقد عقد اول مؤتمر في باريس عام 1919 كان الغرض منه تنظيم الملاحة الجوية بين الدول وقد توصل المؤتمرون الى قرار ينص على احقية كل دولة في فرض سيادتها التامة و المطلقة على مجالها الجوي و في عام 1944 عقد مؤتمر اخر في مدينة شيكاغو لمناقشة نفس المشكال المتعلقة بمهام الطيران وفي نهاية المؤتمر صدر قرار يؤدي الى ما توصل اليه مؤتمر باريس مع اضافة حق الطيارين في التحليق فوق اجواء الدول الاخرى بعد استحصال موافقات مسبقة يضاف الى ذلك ان المؤتمر حدد مجال الجوي للدولة بمدى الارتفاع الذي تسطيع الطائرة ان تصل اليه و لذلك بقيت حرية الفضاء الخارجي تتمتع بها جميع الدول بلا استثناء و قد اكد العديد من الباحثين على ضرورة ابقاء الفضاء الخارجي حراً دون خضوعه لسيادة دولة ما و قد ساعد على سيادة هذا المبدأ اتخاذ هيئة الامم المتحدة لعدة قرارات التي رفضت فيها مبدا السيادة المنفردة على منطقة الفضاء الخارجي.

رابعا: وظائف الحدود

تتحدد وظائف الحدود السياسية في أربع وظائف مهمة : هي الحماية والأمن ، حماية الإنتاج الاقتصادي ،الوظيفة السياسية والقانونية،تنظيم التبادل التجاري.

1. الأمن والحماية: كان الغرض الأساسي لإنشاء الحدود في الماضي هو الأمن والحماية. فأقامت الكثير من الإمبراطوريات الاستحكامات العسكرية مثل سور الصين العظيم ، وأنشأت الإمبراطورية الرومانية

جدارا على نهر الدانوب ليحميها من هجمات رعاة الاستبس تحصينات خط ماجينو على الحدود الشمالية الشرقية لفرنسا مع ألمانيا ، ومازالت الدول تأخذ بالفكرة في الوقت الحاضر فأنشأت إسرائيل على طول حدودها مع الدول العربية دوائر الكترونية مكهربة ، ومزودة بوسائل الكشف والإنذار لمنع التسلل ، وأنشأت الكويت على طول حدودها مع العراق خندقا مليئا بالألغام لمسافة 200 كم وبعمق 3 أمتار وبعرض 5 أمتار وسورا ارتفاعه 4 أمتار وزودته بدوائر الكترونية مكهربة ووسائل للكشف المبكر والإنذار وذلك بعد غزو العراق لها عام 1990 . وكلما كان طول الحدود قصيرا كلما كان ذلك أفضل في الحماية ، والشكل المندمج هو أفضل الأشكال.

2. حماية الإنتاج الاقتصادي: تحدد الحدود السياسية نصيب كل دولة من موارد الثروة وتحيط بها ن وتعمد الدول على تعيين حدودها بدقة حتى لا يصبح استغلال هذه الموارد سببا في قيام المنازعات بينها، ويحدث النزاع على الحدود السياسية لأسباب كبيرة منها الموارد الاقتصادية مثال حديد اللورين بين فرنسا وألمانيا، وحقول البترول والغاز الطبيعي بين دول الخليج العربية.

ـ وتعمل الحدود السياسية على منع تهريب السلع عبر حدودها حتى لا يتضرر اقتصادها، وتراقب تدفق السلع عبر الحدود في الاتجاهين، وتقوم بتحصيل الرسوم الجمركية على السلع المستوردة.

ـ وقضت ظروف الحد الذي يسير في منطقة صحراوية إلى اتفاق الدول المشتركة على السماح للبدو بالعبور في كلا الاتجاهين بحثا عن الماء والكلأ.

ـ وتكثر عند نقاط العبور بعض الخدمات مثل محطات التموين والوقود والمطاعم والمحلات السياحية واستراحات، والنزل والفنادق الصغيرة، وورش الصيانة والإصلاح وذلك لتستفيد من العابرين.

3- الوظيفة القانونية والسياسية:

الحد السياسي يعبر عن وضع قانوني ن وحالة ملكية، وحالة شرعية، ولا يمكن اجتياز الحد السياسي لدولة ما إلا وفقا للقوانين المتعلقة بذلك، والحد السياسي يحدد القوانين التي سيخضع لها كل فرد طالما كان يعيش داخل الحدود السياسية لها حتى وإن لم يكن من مواطنيها.

4-تنظيم التبادل التجاري والانتقال عبرها:

مع تطور الزمن استحدثت وظيفة جديدة للحدود السياسية ألا وهي وظيفة الوصل، بعد أن كانت وظيفة الحد السياسي تقتصر على الفصل

وتتوقف أهمية الغرضين الأساسيين للحدود (الفصل والوصل) على طبيعة الإقليم الذي تمر به، وعلى ظروف وعلاقات الدول المتجاورة ودرجة تقدمها، فإذا لم تكن المنطقة التي تمر بها الحدود أهلة بالسكان فستكون وظيفته الفصل، مثل الحدود الجبلية بين السويد والنرويج لذلك لم تزدهر التجارة بينهما ، في حين أن التجارة مزدهرة بين النرويج والدنمرك على الرغم من البحر يفصل بينهما وإذا كانت الدول المتجاورة متقدمة كانت الحدود عامل وصل مثل الحد بين كندا والولايات المتحدة.

خامسا: التغير الوظيفي للحدود في زمن العولمة

لقد وصلت العولمة في حقبة ما بعد أحداث عام 2001 ، إن فتحت الباب لاختراق الحدود القومية للدول على انواعها فكانت نتيجة هذا المد الهائل من اللاجئين من عالم الجنوب الى عالم الشمال المتقدم ،ان وضعت الحواجز بأشكالها (الكهربائية و الاسلاك الشائكة وتوزيع الثكنات العسكرية لحماية الحدود وحتى زرع حقول للألغام وانشاء الجدار الخرساني) فكان طول الحواجز المقامة على الحدود في العالم (22000كم) وحوالي (13000 كم) قيد الانشاء أي مايمثل(16%) من الحدود البرية في العالم ، واستعانت بعض الدول المتقدمة بوسائل أكثر حداثة في مراقبة حدودها بإستخدام الوسائل التكنلوجية من الرادار والكاميرات والتحكم الحيوى عن طريق إنشاء قواعد بيانات ضخمة للرصد المنتظم للأفراد من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات ومنطق "التواصل" التى تمحو الفرق بين الأمن الداخلى والخارجى، والحدود. وتهدف في الوقت ذاته إلى مكافحة شبكات الجريمة ومراقبة الشبكات في جميع أنحاء البلاد، وليس فقط الحدود.

يشير كل من ولل هاتن وانتوني كدنز إلى تأثير العولمة في تلاشي الحدود:

((أن كل الحدود ستتلاشى ،الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسيظهر مفهوم جديد للزمن والفرص والمجازفات))، هذا يشير الى نظرة جديدة لما سيكون عليه العالم من وجهة نظر جغرافية تكاد تفقد احد ركائزها المهمة وهي الحدود، وعلى الرغم من أن الحدود عرفت منذ بداية الاستيطان البشري بتصنيفات عديدة واتخذت اشكالاً عديدة (سياسية وادارية وهندسيه ... الخ) ولكن وكما ذكر آنفاً هناك تصنيفات اخرى للحدود تظهر جلية وبوضوح في عصر الموجة الثالثة (الثورة التكنلوجية) ومنها :

1- ***الحدود الشفافة***: او الحدود البيولوجية

مفهوم الحدود البيولوجية والذي يُعرف بأنها متحركة ، تعتمد على التوسع بحسب حاجات الدولة، فإن كبرت وزادت حاجاتها زادت من رقعتها على حساب الدول المحيطة، وأقتطعت من أراضي الآخرين عبر أنواع الإحتلال الظاهر والمعروف. والذي تعرف الدول الواقعة تحته بالدول المحتلة، أو تحت الوصاية، أو تحت الإنتداب، هذا المفهوم إستبدل بمفهوم الحدود الشفافة.

في كتابه الجغرافيا السياسية والذي ظهر عام 1897 قدّم راتزل فكرته الكبرى، بأن الدولة كائن عضوي يكبر وتزداد حاجاته بإستمرار، وأن الحدود هي أشبه بجلد الكائن العضوي، والذي يجب أن يتمدد بإستمرار مع نموه ولم يكن راتزل يتحدث من فراغ ، فقد كانت ألمانيا حينها تموج بالنشاط الصناعي، وهي بحاجة للمواد الخام والأسواق، ومن ثم قدم راتزل نظريته لتكون في خدمة ألمانيا، فالحدود هنا ليست نهايات الدول، ولكنها محطة من محطات نمو الدولة، فكلما كبرت حاجات الدولة حق لها أن تلتهم جيرانها لتواصل نموها.

تعني الحدود الشفافة في ظل الفضاء الالكتروني وإستخدام تقنياته أن الدول تتدخل حيث توجد مصالحها، وأن سيادة الدول القانونية لا تعني سيادتها الفعلية، وبهذه الذريعة تتدخل القوى العظمى في كل العالم، بحجة حماية مصالحها، وتستطيع أن تتدخل في نزاع حدودي، أو داخلي للدول الأقل حظاً،وحدود الدول أصبحت ممتدة إلى حيث تقف مصالحها، ومن ثم فوجود الدول على أراضي دول أخرى بالترغيب أو بالترهيب، وفرض سياساتها وتحكمها في ملفات دول تبدو مستقلة في الشكل، اذ تظل الدول نظرياً كاملة السيادة ومستقلة، وهو بات أمراً مألوفاً، لننظر مثلاً إلى الحضور الأمريكي في ملف سوريا ، أو لننظر مثلاً لمناقشة الكونجرس الأمريكي لحقوق الإنسان أو المرأة في بعض الدول، أو التدخل الروسي في استونيا وجورجيا ، أو الحضور الصيني والأمريكي في الملف الكوري لنعرف معنى الحدود الشفافة .

سادت في عقد التسعينيات من القرن الماضي إتجاهات فكرية تحاول أن تعترف بعودة دور الجغرافيا السياسية الحاسم في الاستراتيجيات الدولية الجديدة؛ ولكن بالتأكيد على أن هذا الدور قد تغير، من جغرافيا التضاريس الصلبة إلى جغرافيا الحدود الشفافة؛ بمعنى أن الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، ليست بحاجة إلى شن الحروب وتحريك الجيوش والحملات العسكرية لتحقيق المصالح أو تأمينهاو ذلك لان المعطيات التي وفرتها الموجة الجديدة من العولمة وانهيار الحدود التقليدية توفر للدول أدوات جديدة لاختراق الحدود، التي أصبحت شفافة ووهمية، دونما حاجة إلى جيوش جرارة وقوة تدخل مباشرة.

يرى تايلور، اشهر منظري الجغرافيا السياسية الجديدة، إن الحدود الشفافة يقصد بها الهيمنة الأميركية، الاقتصادية والعسكرية والثقافية، من دون حواجز حدودية؛ وبعبارة أخرى: "جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية"، أي أن يصبح العالم كله عبارة عن مجال حيوي للولايات المتحدة، بالاعتماد على مبدأ اللامواجهة الذي توفره التكنولوجيا المعاصرة وتطبيقاتها الممتدة من الحروب الإلكترونية وصولاً إلى الهيمنة الإعلامية! هكذا يبدو العالم بلا خرائط أمام الولايات المتحدة؛ فالحدود الشفافة تجعلها تصل إلى أي مكان من دون عناء الجيوش وعسكرة الحدود، وإذا اضطرت للمواجهة التقليدية، فإنها ملزمة أخلاقياً وحضارياً بعمليات وحروب خاطفة وسريعة، للحظة محدودة، ولحالات إنسانية أو انتصاراً للحرية وحقوق الإنسان والدول.

2- الحدود الالكترونية Electronic Frontier (مراقبة الحدود الكترونياً):

هي الحدود التي تعتمد التكنولوجيا المتطورة والخاصة بالدول الصناعية الكبرى ، والتي تستخدم تقنية مثل (أجهزة إستشعار بالأشعة تحت الحمراء، كاميرات، وطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية وتغطية الرادار) وهي مصممة لمراقبة الحدود ، وإقامة الجدار "الافتراضي" الذي بدأ فى الولايات المتحدة، بإستخدام التكنولوجيا على الحدود في عام 1970. وإنشاء شبكة الكترونية متكاملة SBInet لمراقبة الحدود،

وتم إنهائها فى كانون الثانى/يناير 2011 من قبل إدارة أوباما، ويتضح هنا أن التكنولوجيا تعتمد في إنتشارها على الجغرافيا من خلال استخدام المعلومات والبيانات الجغرافية المتعلقة بإمتداد الحدود للدول ومراقبتها الكترونيا إذ تسهل مهمة المراقبة في طول الحدود التي لاتحوي تضاريس معقدة وتكون إقل تكلفة ، أما في حال وجود تلك التضاريس التي تمنع مراقبة الحدود بالشكل المتبع قديماً فإن تلك الدول تلجأ إلى إستخدام تقنيات تكنلوجية عالية التكلفة لغرض مراقبة تلك الحدود.

3- نظرية الجاذبية للحدود:

يقوم مفهوم تلك النظرية على أهمية الحدود الدولية بالنسبة للحدود المحلية فيما يتعلق بتدفقات التجارة ومايتعلق بالمسافة التي تحققها الحدود الدولية الخارجية فانه يعتمد على حجم التجارة الخارجية للدول ويعتمد على مرونة تلك الحركة عبر الدول ، وإن توسع الحدود الاقتصادية يزيد من مرونة التجارة عبر تلك الحدود وتدفقاتها، وفي عالم الفضاء الالكتروني بدأت التجارة تتخذ مساراً أسهل من السابق في تدفقات رأس المال أو تحصيل الأموال عبر تحويلها من النقود الورقية إلى النقود الالكترونية أي أنها أصبحت غير ملموسة أو مرئية يتم تداولها عبر بطاقات مشفرة قلصت الزمن المستغرق في تدفقات وأستحصال ألاموال.

4- الحدود الشبحية phantom borders:

وتسمى ايضاً بالحدود الوهمية ، وتعتمد في جغرافيا الانتخابات ، وهي تلك الحدود التي تعتمد الإمتداد العرقي واللغوي بين الحدود الرسمية للدول والتي تؤثر في نتائج الانتخابات الرسمية لهذه الدول وهل إن السلوك الانتخابي أدى إلى الثبات ام الزوال للحدود الرسمية ،وتحليل الروابط بين انتشار السكان ونتائج الإنتخابات وعادة ماتستخدم لمثل هذه الدراسات بيانات نظم المعلومات الجغرافية وبيانات تاريخ الانتخابات لإستكشاف مفهوم الحدود الوهمية التي تعطي صورة مستقبليةعن واقع التغيرات وتحرك الحدود بين الدول.

سادسا: مشاكل الحدود

من خلال دراستنا للحدود السياسيه بأنواعها لذا فهي تحاول تبرير أحقية مطالبها ومشروعيه دعاواها ما اجل تحقيق مبتغاها وعندما تصطدم تلك الاطماع بالحق الدفاعي للدول صاحبة العلاقات تبرز المشاكل .فايران ومنذ عصورها التاريخية حاولت التوسع على حساب العراق ودول الخليج العربي ومن امثله المشاكل بين الحدود بين الهند والصين حيث ان الصين تطالب بأراضي وتعتبرها من اراضيها وكذلك المشاكل بين الصين وروسيا والمشاكل بين فرنسا وألمانيا كما ان هو سبب قيام الحرب العالمية الثانية وان معضم دول أوروبا واسيا وإفريقيا كانت قد حصلت فيها مشاكل حدودية مثل مشكلة الحدود بين ليبيا وتشاد وكل هذه المشاكل سببها التطلع الاقتصادي والعسكري ولابد لنا من التكلم مايتعلق بالآمن القومي والحماية للمصالح الاقتصادية الغرض الأساسي لإقامة الحدود وتحديد ملكيه وسيادة لذلك أقامت الدول الاستحكامات الدفاعية التي يحتمل ان تجذب المطامع وخير الأمثلة هو ماقامت به فرنسا من بناء حصون ماجينو في حدودها الشماليه لمواجه الاطماع الألمانية ومع تطوير تقنية السلاح والدمار الذي يصاحب الحرب بدات هذه الحصينات لم تكن وضايفها للحدود السياسيه.والانتماء السياسي والقانوني الدولي هو سبب من أسباب التي قد تودي المشاكل الحدودية كان يرتبط المواطن بلغة وتاريخ ودين الأنة يخضع لقوانين ومواطن وسيادة يعش بها .حيث إيران كانت قد احتلتة مع مطلع الثلاثينيات على الرغم من سكان الاقاليم هم عرب .إلا ان الاطماع الايرانيه ألاقتصاديه هي التي دفعتهم الى ضم ذالك الإقليم بمساعدة الدول الاستعمارية خاصة التي ثبت غنى الاحواز بالنفط.
وتأتي على رأس القائمة فلسطين التي أعطيت للصهيونية العالمية لأقامه دولتها هناك والتي صاحب ذلك النزاع التوسيع لضم مناطق واقاليم عربية حدودية على حساب ألامه العربية وقد كان لقيام الصهيوني واغتصاب لفلسطين الآثار المعروفة لمشاكل الحدود مع كل من إيران وسوريا ومصر والتي أخذت من هذه مناطق حدودية نتيجة حرب عدواني.

لذلك يمكن القول ان معظم المشاكل التي تحدث في الحدود السياسية لها دوافع اقتصادية وعسكريه حتى ولو كان هذا على حساب المفاهيم الإنسانية والقانونية وان العالم سوف لن يخلو من هذه المشاكل مادامت الاطماع البشري ان لم تعالج علاجا جذريا وواقعيا الحقوق الدول المتجاورة بشكل عادل ومرضي لكافة الجهات صاحبة العلاقة.